

# الانتخابات العراقية المقبلة: بين حسابات القوى السياسية ومطالب الجماهير

واثق السعدون

مدير الدراسات العربية في أورسام



الرأي العام في العراق ما زال يشك في صدق نوايا القوى السياسية بإجراء انتخابات نزيهة، لأنه ببساطة يعتقد أن إجراء أي انتخابات نزيهة في العراق، سيؤدي إلى إزاحة العديد من القوى والشخصيات المهيمنة عن الساحة السياسية.

“

كان من ضمن المطالب الرئيسية للاحتجاجات الواسعة التي اندلعت في العراق في الأول من تشرين الأول/أكتوبر 2019، إجراء انتخابات مبكرة، تكون نزيهة وخالية من التلاعب والتزوير، وطبقاً لقانون انتخابي جديد يكون عادلاً، وأن تجري الانتخابات من خلال مفوضية انتخابات مستقلة ومحيدة "فعالياً وليس شكلياً"، وبإشراف ومراقبة الأمم المتحدة.

كما ورد في المادة 3 من القانون رقم 11، بأن مفوضية الانتخابات تتألف من مجلس المفوضين والإدارة الانتخابية. مجلس المفوضين يمثل الجهة التشريعية في مفوضية الانتخابات، بمعنى أنه أعلى سلطة في مفوضية الانتخابات. بحسب نفس المادة 3 من القانون رقم 11، فإن مجلس المفوضين يتألف من 9 أعضاء، إثنان منهم على الأقل من القانونيين يختارهم مجلس النواب بالأغلبية، على أن يكونوا من ذوي الاختصاص والخبرة والمشهود لهم بالكفاءة والنزاهة والاستقلالية، مع تشديد المادة 3 من قانون رقم 11 على أن يكون عضو مجلس المفوضين "مستقلاً من الناحية السياسية".

ولكن مبدأ "المحاصة" المعتمد في العملية السياسية منذ 2003، أتاح بكل أسس استقلالية مفوضيات الانتخابات التي تشكلت في العراق قبل نشوب احتجاجات تشرين، حيث تقاسمت الأحزاب والقوى السياسية فيما بينها ترشيح الأعضاء لمجلس المفوضين، وأصبح كل عضو في مجلس المفوضين هو ممثل لحزب معين، بل إن الأحزاب والقوى السياسية تقاسمت حتى مفاصل الإدارة الانتخابية والموظفين العاديين في المفوضية.

تحت ضغط الإحتجاجات، قدمت حكومة عادل عبد المهدي استقالته في 29 تشرين الثاني/ نوفمبر 2019. وفي 5 كانون الأول/ ديسمبر عقد مجلس النواب العراقي جلسة تقرر فيها حل مفوضية الانتخابات القديمة، بإحالة قسم من أعضائها إلى التقاعد،

## تشكيل مفوضية انتخابات جديدة

نصت المادة 102 من الدستور العراقي لعام 2005، على أن المفوضية العليا للانتخابات، هي هيئة مستقلة تخضع لرقابة مجلس النواب. كما ورد في المادة 2 من قانون "المفوضية العليا المستقلة للانتخابات" رقم 11 لسنة 2007، وبأن المفوضية العليا المستقلة للانتخابات هي هيئة مهنية حكومية مستقلة ومحيدة، تتمتع بالشخصية المعنوية وتخضع لرقابة مجلس النواب.

هذه المطالب التي رفعتها جماهير احتجاجات تشرين، فرضت نفسها بقوة على القوى السياسية التي تتحكم بالمشهد السياسي في العراق منذ 2003، مما دفع تلك القوى إلى اتخاذ إجراءات وخطوات للتعامل مع هذه المطالب بجدية، ولكن الرأي العام في العراق ما زال يشك في صدق نوايا القوى السياسية بإجراء انتخابات نزيهة، لأنه ببساطة يعتقد أن إجراء أي انتخابات نزيهة في العراق، سيؤدي إلى إزاحة العديد من القوى والشخصيات المهيمنة عن الساحة السياسية.





ونقل قسم منهم إلى دوائر حكومية أخرى، مع الإبقاء على الموظفين العاديين. كما قرر مجلس النواب في تلك الجلسة التصويت على قانون جديد لمفوضية الانتخابات، تمت المصادقة عليه من رئاسة الجمهورية وصدر في جريدة الوقائع الرسمية برقم 31 لسنة 2019.

تغيرت آلية تشكيل مجلس المفوضين في القانون الجديد للمفوضية رقم 31، حيث بموجب المادة 3 من هذا القانون الجديد، يتكون مجلس المفوضين من 9 أعضاء، 5 منهم من القضاة من الصنف الأول، يختارهم مجلس القضاء الأعلى "عن طريق القرعة" من بين مجموع المرشحين من قضاة المناطق الإستئنافية في عموم العراق (باستثناء إقليم كردستان)، مع مراعاة عدالة الاختيار بين جميع المناطق الاستئنافية. و2 من مجلس المفوضين سيكونون من قضاة الصنف الأول، الذين يختارهم مجلس القضاء الأعلى، من القضاة المرشحين الذين يرسلهم مجلس القضاء في إقليم كردستان، مع مراعاة عدالة توزيعهم على المناطق الاستئنافية في الإقليم. الإثنان المتبقيان من مجلس المفوضين اللقبلي سيكونان من المستشارين الأعضاء في مجلس الدولة، والذين سيتم ترشيحهم من مجلس الدولة، وسيختارهم مجلس القضاء الأعلى. في 23 كانون الأول/ ديسمبر 2019 قام مجلس القضاء الأعلى بإجراء قرعة لاختيار المفوضين الجدد، وبحضور ممثلية الأمم المتحدة ووسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني والنقابات.

ربما الآلية الجديدة لإختيار مجلس المفوضين توحى بإعطاء المزيد من الإستقلالية لمفوضية الانتخابات الجديدة عن سابقتها، ولكن الشارع العراقي ما زال تنتابه الهواجس والشكوك حول ذلك، بسبب معرفة الجميع بقدره الأحزاب والقوى السياسية على اختراق جميع مؤسسات الدولة، بما فيها المؤسسة القضائية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فمن المعروف أن القسم الأكبر من القوى السياسية التي تتنافس في أية انتخابات جرت في عراق ما بعد 2003، هم إما فصائل مسلحة لها أجنحة سياسية، أو أحزاب سياسية لها أجنحة مسلحة، وبالتالي فإن القضاة بحاجة إلى قدر كبير من الحماية لهم ولعوائلهم، للحفاظ على استقلاليتهم من تهديدات سلاح "المتنافسين". من هذا المنطلق تأتي أهمية القضاء على ظاهرة انتشار السلاح المنفلت في العراق، كأحد الشروط الأساسية لنزاهة الانتخابات القادمة.

## تشريع قانون انتخابات جديد

في نفس السياق، صوت مجلس النواب العراقي في 18 كانون الأول/ ديسمبر 2019، على قانون انتخابات جديد، تم الترويج له بأنه سيكون عادلاً ومنصفاً ومنسجماً مع مطالب احتجاجات تشرين، ولكن مجلس النواب في تلك الجلسة علق التصويت على المادة 15 من ذلك القانون، وإحالة الإقرار النهائي على هذه المادة إلى التفاهات بين القوى السياسية، علماً أن هذه المادة هي أهم مواد القانون

الانتخابي الجديد، فهي تتعلق بالقواعد والشروط الأساسية للترشح للانتخابات، وآلية توزيع المقاعد النيابية (الدوائر الانتخابية)، وآلية استبدال أعضاء مجلس النواب.

عقدة هذا القانون الجديد تكمن في الطريقة الجديدة لتقسيم الدوائر الانتخابية، بدلاً من 18 دائرة انتخابية كما في السابق، عندما كانت كل محافظة عراقية بمثابة دائرة انتخابية واحدة، تقرر في القانون الجديد للانتخابات تقسيم العراق إلى 83 دائرة انتخابية، بتقسيم المحافظة الواحدة إلى عدة دوائر انتخابية بحسب عدد مقاعد كوتا النساء في كل محافظة، والسبب المعلن لهذا التغيير، هو أن الدوائر المتعددة ستضمن تمثيلاً أكبر للشارع العراقي، كما أنها ستعطي فرصة أكبر للأحزاب السياسية الصغيرة والمرشحين المستقلين. ومع ذلك، أثرت الشكوك والجدل، بغياب تعداد سكاني حديث (آخر تعداد عام لسكان العراق كان في عام 1997)، وبغياب إحصاءات نفوس رسمية مؤكدة لجميع مناطق العراق، يرى جميع المشككين، بأن الدوائر الانتخابية الجديدة ستقسم بحسب حسابات ومصالح الأحزاب والقوى السياسية المتنفذة في العراق، وليس بحسب معايير منصفة. فضلاً عن أن في السنوات الأخيرة تم استحداث 41 قضاء والعشرات من النواحي غير المسجلة في وزارة التخطيط.

إن هذه الضبابية في معايير تقسيم الدوائر ستخلق مشاكل وإرباكات كثيرة قبل وبعد الانتخابات، بخاصة في المحافظات ذات التنوع القومي والديني

النازحين وسكان المخيمات. قال المرجع الديني الأعلى في النجف السيد علي السيستاني خلال لقائه يوم 13 أيلول/ سبتمبر 2020 بمبعوثة الأمم المتحدة إلى العراق جنين بلاسختارت: " الانتخابات المبكرة ليست هي الغاية بحد ذاتها، بل هي الوسيلة والمسار الأمثل لخروج العراق من أزماته الحالية... وأن تأخير موعد الانتخابات المبكرة، أو إجرائها في موعدها بدون تحقيق الشروط اللازمة لنجاحها، سيقود البلد إلى أوضاع تهدد وحدته ومستقبل أبنائه، وستندم الأطراف الممسكة بالسلطة حالياً إذا ما قررت سلوك هذا النهج".

عندما بدأ الحديث عن الانتخابات المبكرة في بدايات عام 2020، كانت الأضواء السياسية والإعلامية، وحتى اهتمام الشارع العراقي، تتركز على القضايا الآتية:

- تسريع قانون انتخابي جديد،
  - تشكيل مفوضية انتخابات جديدة،
  - إستكمال تشكيل المحكمة الاتحادية التي ستصادق على نتائج الانتخابات.
- أما الآن وبعد استكمال كل هذه الخطوات، وبالرغم من وجود جدل (ليس كبيراً) حول قضية تقسيم الدوائر الانتخابية في القانون الانتخابي الجديد، إلا أننا نستطيع القول بأن الاهتمام السياسي والإعلامي، واهتمام الشارع العراقي، يتركز في الوقت الحاضر على القضايا الآتية:
- موعد الانتخابات،
  - التحالفات الانتخابية،
  - أمن الانتخابات وضمان نزاهتها. ■



مفوضية الانتخابات على الحكومة تأجيل موعد الانتخابات إلى تشرين الأول/ أكتوبر 2021، لأسباب "لوجستية" بحسب زعم المفوضية، وافقت الحكومة على التأجيل. بعد هذا التأجيل بدأ الشارع العراقي يعتقد بأن حتى الموعد الجديد في تشرين الأول/ أكتوبر سيتأجل، وأن القوى السياسية المتنفذة مصرة على استكمال دورتها الانتخابية إلى موعد الانتخابات المحدد سلفاً في 2022، ولن تكون هنالك انتخابات مبكرة. تحديد موعد الانتخابات لم يعد مهماً بقدر أهمية ضمان سير الانتخابات المقبلة وفقاً لتطلعات معظم العراقيين.

كما أن هنالك عقبات فنية أخرى تحتاج إلى توضيح كيف سيتم تجاوزها، مثل آلية التصويت (بالبطاقة البايومترية أو بالبطاقة الانتخابية)، وآلية تصويت

والطائفي، مثل كركوك ونينوى، بدليل أن مجلس النواب فيما بعد احتاج لأسبوع كامل من الجلسات فقط للتصويت على تقسيم الدوائر الانتخابية في نينوى وكركوك، قبل أن يتم التصويت النهائي على المادة 15 المعلقة من القانون الجديد للانتخابات، وشرع مجلس النواب العراقي القانون الجديد للانتخابات برقم 9 في 29 تشرين الأول/ أكتوبر 2020.

## مشاكل أخرى

أعلن مصطفى الكاظمي منذ اليوم الأول لاستلامه منصبه في أيار/ مايو 2020، بأن المهمة الرئيسة لحكومته هي إجراء الانتخابات المبكرة، وبالفعل أعلن الكاظمي في 31 تموز/ يوليو 2020 عن تحديد يوم 6 حزيران/ يونيو 2021 موعداً لإجراء الانتخابات المبكرة. في كانون الثاني/ يناير 2021 اقترحت